

Distr.: General
5 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين

والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٢٤١/٦٥ ويشمل الفترة من ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١١. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ الخطوات المتبقية من خارطة الطريق السياسية التي يقودها مجلس الدولة للسلام والتنمية، وهي إجراء انتخابات عامة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ وانهقاد البرلمان الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ونقل السلطة من المجلس إلى الحكومة الجديدة في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١. وفي غضون هذه العملية، تم حل المجلس رسمياً. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أي بعد أسبوع واحد من إجراء الانتخابات، أُطلق سراح داو أونغ سان سو كي، بعد احتجازها لمدة سبع سنوات رهن الإقامة الجبرية في منزلها.

* A.66/150.



أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٢٤١/٦٥، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية مع حكومة وشعب ميانمار؛ وأن يعرض على الحكومة تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد؛ وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. ويُغطي هذا التقرير الفترة من ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١١. وقد صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تقريران منفصلان قدّمهما المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/65/368) وفي آذار/مارس ٢٠١١ (A/HRC/16/59).

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ الخطوات المتبقية من خارطة الطريق السياسية التي يقودها مجلس الدولة للسلام والتنمية، وأُجريت الانتخابات العامة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ وانعقد البرلمان الجديد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ ونقل المجلس السلطة إلى حكومة ميانمار الجديدة، برئاسة ثين سين، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١. وفي غضون هذه العملية، تم حل المجلس رسمياً واستقال رئيس المجلس، كبير الجنرالات ثان شوي، ونائب الرئيس، نائب كبير الجنرالات مونغ آي، رسمياً من منصبيهما الرسميين في السلطة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بعد إجراء الانتخابات بأسبوع واحد، أُطلق سراح داو أونغ سان سو كي بعد احتجازها ٧ سنوات رهن الإقامة الجبرية في منزلها.

٣ - وخلال الفترة نفسها، اجتمعتُ ونائب رئيس الوزراء حينذاك ثين سين في هانوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، على هامش مؤتمر القمة الثالث المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، ومع وزير الخارجية السابق نيان وين في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ على هامش الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. وتحدثتُ أيضاً مباشرة مع داو أونغ سان سو كي فور إطلاق سراحها. وزار مستشاري الخاص، فيجاي نامبيار، ميانمار مرتين بدعوة من الحكومة، مرة في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عقب إجراء الانتخابات والإفراج عن داو أونغ سان سو كي، ومرة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، عقب تشكيل الحكومة الجديدة.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظللتُ أعمل بصورة مستمرة مع الدول الأعضاء المهمة بالأمر بما في ذلك عقد ثلاثة اجتماعات مع مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار، في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وفي حزيران/يونيه ٢٠١١. وبالإضافة إلى إجراء مستشاري الخاص مشاورات في عواصم بعض البلدان، أحاط رئيس

الجمعية العامة ومجموعة الأصدقاء ومجلس الأمن علما بكل زيارة قام بها لميانمار. وبعد تشكيل الحكومة الجديدة، واصلتُ المساعي الحميدة التي أبدلها في سياق تجديد الأنشطة الثنائية رفيعة المستوى بين ميانمار وأصحاب مصلحة دوليين رئيسيين.

ثانياً - التطورات الرئيسية

الانتخابات

٥ - بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تم تسجيل ٤٢ حزبا سياسيا لدى لجنة انتخابات الاتحاد للمشاركة في الانتخابات المقرر أن تُجرى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بما في ذلك ٥ أحزاب من الأحزاب العشرة التي تنافست في الانتخابات التي أُجريت عام ١٩٩٠. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلنت اللجنة أن ١٠ أحزاب "لاغية وباطلة" وفقا لقوانين الانتخابات، ومن بينها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وأربعة أحزاب قائمة أخرى، وذلك لعدم تجديد تسجيلها. وأصدرت اللجنة مبادئ توجيهية بشأن الحملات الانتخابية للأحزاب المتبقية وعددها ٣٧ حزبا.

٦ - وإلى جانب حزبي المؤسسة - وهما حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية، برئاسة رئيس الوزراء ثين سين، وحزب الوحدة الوطنية - وحزبين رئيسيين من أحزاب المعارضة هما - القوى الديمقراطية الوطنية والحزب الديمقراطي - تغلب على معظم الأحزاب الصيغة العرقية وتمثل طائفة واسعة من الدوائر على الصعيد المحلي والوطني. وأملت القدرة التنظيمية والمالية للأحزاب عليها استراتيجيات حملتها الانتخابية، ضمن الإطار الزمني المحدد. ومن مجموع حوالي ٣ ٣٠٠ مرشح، قدّم حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية وحزب الوحدة الوطنية أكبر عدد من المرشحين (١ ١٠٠ مرشح و ٩٩٠ مرشحا، على التوالي، في جميع الدوائر الانتخابية)، في حين قدّمت أحزاب أخرى أعدادا أقل بكثير من ذلك وفي بعض الدوائر الانتخابية فقط.

٧ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أُجريت ثلاثة انتخابات في وقت واحد: لجمعية الشعب (مجلس النواب) وجمعية القوميات (مجلس الشيوخ) وجمعية الاتحاد، ومن أجل ١٤ من الهيئات التشريعية للولايات والأقاليم. وفي عام ١٩٩٠، نُظمت الانتخابات على أساس قاعدة الأولوية بالأسبقية. وبحلول ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نُشرت رسميا نتيجة فرز الأصوات. وبحلول ٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت اللجنة أن نسبة الإقبال على الانتخابات بلغت ٧٧ في المائة من مجموع الناخبين المؤهلين البالغ عددهم ٢٩ مليون شخص في ميانمار.

٨ - وبعد حصول حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية على ٥٨ في المائة من مجموع الأصوات التي أُدلي بها فاز بذلك بما يقرب من ٧٧ في المائة (٨٨٣ مقعدا) من مجموع

١٥٤ مقعدا من مقاعد المنتخبين في جميع الجمعيات، بما في ذلك ٧٧ في المائة (١٢٩ مقعدا) في جمعية القوميات و ٧٩ في المائة (٢٥٩ مقعدا) في جمعية الشعب. وبعد إضافة النسبة المحجوزة للسلطة العسكرية (تاتماداو) وهي ٢٥ في المائة من المقاعد في كل جمعية احتفظ حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية والكتلة العسكرية معا بالأغلبية الساحقة. وقُسمت المقاعد المتبقية في الهيئات التشريعية الوطنية بين ١٦ من الأحزاب السياسية والمستقلين، ومن بينهم حزب الوحدة الوطنية، والقوى الديمقراطية الوطنية، وحزب قوميات شان الديمقراطي، وحزب راخين التقدمي الوطني، وحزب الديمقراطية لكل إقليم مون، وحزب شين التقدمي.

٩ - وحققت الأحزاب العرقية نتائج أفضل نسبيا مما حققته الأحزاب المعارضة الوطنية في الهيئات التشريعية للولايات والأقاليم البالغ عددها ١٤ ولاية وإقليما. ففي حين فاز حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية بجميع مقاعد الأعضاء المنتخبين تقريبا في معظم الأقاليم الوسطى، فاز الحزب في المناطق العرقية بكتل كبيرة إلا أنه لم يفز بالأغلبية إلا في ولاية كايا، حيث فازت الأحزاب العرقية بنسبة وصلت إلى ٣٠ في المائة من المقاعد في ولايتي شين وراخين.

١٠ - وتفيد تقارير مستقلة بأن يوم الاقتراع كان سلميا ومنظما بصورة عامة رغم ارتكاب مخالفات. وتُشير الدلائل إلى أن معظم الناخبين تمكنوا من الإدلاء بأصواتهم بحرية وأجري فرز الأصوات في مراكز الاقتراع في معظم الحالات أمام ممثلي الأحزاب وأفراد الجمهور. بيد أنه في الوقت نفسه، أفادت تقارير عديدة عن ارتكاب تعديات وعمليات ترهيب وقسر طوال العملية. وقد زاد هذا من مشاعر القلق بشأن الإطار الانتخابي التقييدي الذي استبعد من الناحية الفعلية أصحاب مصلحة رئيسيين من العملية وحدد الحريات الأساسية في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، بالإضافة إلى أنه اتسم بعدم المساواة في إمكانية الحصول على موارد الدولة وفرض قيود على وسائل الإعلام والافتقار إلى تثقيف الناخبين وفرض قيود شديدة على المرشحين والأحزاب في التنافس على قدم المساواة.

١١ - وتدور بعض أخطر المخاوف حول الانتهاكات التي ارتكبت في عملية التصويت المسبق التي يبدو أنها رجحت كفة حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية على كفة مرشحي المعارضة في النتائج النهائية خلال فرز الأصوات. ونتيجة لذلك، يُقدَّر أن الأصوات المسبقة تمثل ما يصل إلى ١٠ في المائة من مجموع الأصوات على الصعيد الوطني. وفي حين تزعم مصادر رسمية أنه لم تتأثر بذلك سوى أربعة مقاعد، ذكرت مصادر مستقلة أن الأصوات المسبقة ربما غيّرت نتيجة الانتخابات لما يصل إلى ٦٤ مقعدا.

١٢ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا بياناً رَحَّب فيه بالانتخابات بوصفها تمثل خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ خارطة طريق ميانمار نحو الديمقراطية، وشجَّع ميانمار على التعجيل بعملية الوفاق الوطني وإحلال الديمقراطية ومواصلة العمل مع الرابطة والأمم المتحدة في هذه العملية.

١٣ - وفي اليوم نفسه، أصدرتُ بياناً لاحظت فيه أن الانتخابات قد أُجريت في ظروف لم يتوفر فيها ما يكفي من شمولها للجميع ومشاركتهم فيها وشفافيتها، وأكدت مسؤولية سلطات ميانمار عن تحويل الانتخابات إلى بداية جديدة لانتقال سياسي ذي مصداقية عن طريق الإفراج عن السجناء السياسيين ورفع القيود المفروضة على داو أونغ سان سو كي. وحَثْتُ أيضاً على أن تقوم عملية تشكيل مؤسسات الحكومة الجديدة على أساس واسع وشامل للجميع، ودعوتُ إلى إجراء حوار فيما بين جميع أصحاب المصلحة في هذا الشأن. وشددت على أن المجتمع الدولي يتطلع إلى تقديم المزيد من الضمانات بأن تشكّل العملية الجارية حالياً تحولا حقيقيا عن الوضع الراهن.

١٤ - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١١، أعلنت العديد من الأحزاب السياسية اعتزامها تقديم مرشحين لانتخابات فرعية برلمانية من المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأعلنت مجموعة أصدقاء الأحزاب الديمقراطية، ومن بينها القوى الديمقراطية الوطنية وحزب قوميات شان الديمقراطي، خططاً لتقديم مرشحين لدوائر يبلغ مجموعها ٤٠ دائرة انتخابية، في حين أعلن حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية أنه سيتنافس في جميع الدوائر البالغ عددها ٤٥ دائرة انتخابية. وخلال الفترة نفسها، قُدِّمت طلبات لتسجيل أحزاب سياسية جديدة. وفي ٢٠ تموز/يوليه، سمحت لجنة الانتخابات بتسجيل الحزب الديمقراطي الشعبي، وبذلك يصل مجموع عدد الأحزاب السياسية المسجلة رسمياً إلى ٣٨ حزبا.

إطلاق سراح داو أونغ سان سو كي

١٥ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أطلق سراح داو أونغ سان سو كي من احتجازها رهن الإقامة الجبرية في منزلها وذلك بموجب مرسوم تنفيذي أصدره رئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية، كبير الجنرالات ثان شوي. وقد رَحَّبْتُ، في بيان أصدرته، بإطلاق سراحها، وأشارت إلى أن كرامتها وشجاعتها في مواجهة الظلم تمثلان مصدر إلهام للكثير من الناس في مختلف أنحاء العالم، وأعربتُ عن أسفي العميق لاستبعادها من الناحية الفعلية من المشاركة في الانتخابات. وأوضحتُ أنه لا ينبغي فرض أي قيود أخرى عليها، وحَثْتُ مرة أخرى السلطات على الإفراج عن جميع السجناء السياسيين الباقين.

١٦ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، رفضت المحكمة العليا في ناي بيه تاو استئنافاً قدمته الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ضد حلّها عملاً بإعلان أصدرته لجنة الانتخابات.

تشكيل الحكومة

١٧ - في ٣١ كانون الثاني/نوفمبر، انعقدت أول دورة لجمعية الاتحاد، ودخل بذلك دستور عام ٢٠٠٨ حيز النفاذ. وانتُخب عضو مجلس الدولة للسلام والتنمية، شوي مَن، الذي كان يحتل المرتبة الثالثة فيه من قبل، رئيساً لجمعية الشعب، وانتُخب وزير الثقافة السابق، حين أونغ مينت، رئيساً لجمعية القوميات، وهو يشغل بحكم هذا المنصب أيضاً منصب رئيس جمعية الاتحاد. وفاز حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية بجميع مناصب الرئيس ونواب الرئيس.

١٨ - وفي ٤ شباط/فبراير، انتُخبت الهيئة الانتخابية الرئاسية (التي تضم جميع أعضاء جمعية الاتحاد) رئيس الوزراء السابق في مجلس الدولة للسلام والتنمية، ثين سين، رئيساً للجمهورية، وانتُخبت الأمين الأول السابق للمجلس، ثين أونغ مينت أو، كأول نائب لرئيس الجمهورية، وانتُخبت الشخصية البارزة في قومية شان العرقية، موك خام، كنائب ثان للرئيس. وهؤلاء الثلاثة جميعهم ممثلون منتخبون من حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية. ولاحظتُ، في بيان أصدرته، أن انعقاد البرلمان وانتخاب رئاسة الجمهورية يمثلان فرصة هامة كي تخرج ميانمار من الوضع الراهن.

١٩ - وفي ٣٠ آذار/مارس، تم رسمياً حل مجلس الدولة للسلام والتنمية لدى نقل السلطة إلى الحكومة الجديدة. وقد تقاعد كبير الجنرالات ثان شوي ونائب كبير الجنرالات مونغ آي رسمياً من منصبيهما الرسميين. وقد أحطتُ علماً، في بيان أصدرته، بنقل السلطة إلى الحكومة الجديدة، وأكدتُ أن هذا يقدّم لسلطات ميانمار فرصة والتزاماً إزاء شعبها بإثبات أن هذا التغيير سيمثل بداية مرحلة موضوعية وأصيلة للخروج من حكم عسكري مباشر استمر ما يقرب من ٥٠ عاماً. وحثتُ السلطات أيضاً على الدخول في حوار شامل للجميع على نطاق واسع بشأن الإصلاحات اللازمة لإقامة نظام حكم موثوق به وفعال.

٢٠ - وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة مدنية اسمياً، إلا أن ضباطاً عسكريين تقاعدوا مؤخراً يسيطرون عليها. فمن مجموع ٣٠ وزيراً، هناك ٣ ضباط عسكريين عاملين عيّنهم القائد الأعلى لتولي حقائب وزارية للأمن؛ و ١٠ وزراء و ٥ نواب وزراء من الوزارة السابقة؛ وتم تعيين ٤ من كبار الضباط العسكريين الذين تقاعدوا مؤخراً لتولي وزارات تقنية؛ و ٨ من التكنوقراط الذين عُينوا مؤخراً، من بينهم ٣ ذوي خلفية عسكرية ولكنهم أيضاً لديهم خبرة واسعة في مجال مناصبهم الوزارية، مثل وزير الخارجية، وونا مونغ لوين.

٢١ - وأدخلت أيضا هياكل تشريعية وتنفيذية جديدة في كل من الأقاليم السبعة والولايات السبع. ففي إطار الولايات المعنية، حددت ٦ مناطق تتمتع بالإدارة الذاتية لبعض المجموعات العرقية. وجميع رؤساء الوزراء المحليين، الذين عيّنهم رئيس الجمهورية، من حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية، عدا في ولاية كاين، التي يرأسها نائب عسكري من السلطة التشريعية. وفي إطار الحكومات المحلية، عُيّن سياسيون من المعارضة العرقية لتولي حقائب وزارية اجتماعية وحقائب أخرى. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، أُجري تعديل للحكومات المحلية لإعادة ترتيب الحقائب الوزارية على الصعيدين المركزي والمحلي.

٢٢ - وشملت التغييرات داخل القيادة العسكرية القائد الأعلى الجديد، الجنرال مين أونغ هالينغ. وكان إلغاء لجان السياسات التي تتبعها الوزارات وتخضع لرقابة الجيش وإقامة حكومات محلية من بين التغييرات التي تعكس احتمال تقليص دور السلطة العسكرية في الحكم، بما يتسق مع الدستور. ولا تمثل السلطة العسكرية تمثيلا مباشرا في اللجنة المالية، التي تضع الميزانية العسكرية، رغم أنه أُفيد بأن القائد الأعلى يسيطر على "صندوق خاص" لا يخضع لرقابة عامة.

٢٣ - وتناول مجلسا الشيوخ والنواب، خلال أول دورتين لهما عُقدتا من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ آذار/مارس، ترشيحات لمناصب تنفيذية وقضائية رئيسية ومسائل ومقترحات موضوعية. وللمرة الأولى، مُثّل وزراء حكوميون أمام البرلمان للرد على أسئلة. ونُشرت أنباء المناقشات البرلمانية في وسائط الإعلام الرسمية، بما في ذلك بشأن مواضيع حساسة لم تُناقش علنا من قبل، مثل حقوق حيازة الأراضي، والرقابة، وتشريعات الخدمة العسكرية الإلزامية، وتوظيف الأقليات العرقية في الخدمة المدنية، وتعليم لغات الأقليات العرقية، وتهجير السكان، ومسألة وقف إطلاق النار في ولاية كاين، ومسألة العفو عن سجناء شان السياسيين، وبطاقات الهوية للمسلمين المقيمين في ولاية راخين الشمالية، واحتكارات القطاع الخاص.

٢٤ - ووفقا للدستور، شكّل البرلمان لجانا مختلفة، مثل لجنة مشاريع القوانين، ولجنة الحسابات العامة، ولجنة الحقوق، ولجنة فحص ضمانات الحكومة وتعهداتها والتزاماتها. ويشكّل أعضاء المعارضة ثلث عضوية جميع اللجان، بما في ذلك تولي رئاسة إحدى اللجان، بينما ينتمي بقية الأعضاء إلى حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية. ولم يُعيّن فيها أي فرد من أفراد القوات المسلحة. وفي ١ آب/أغسطس، صدر إعلان رسمي بعقد الدورة العادية الثانية للبرلمان في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١.

جدول أعمال الإصلاح

٢٥ - أجمل الرئيس ثين سين، في كلماته الافتتاحية للبرلمان في ٣٠ آذار/مارس ولأعضاء الحكومة في ٣١ آذار/مارس وللجنة المركزية لتقدم مناطق الحدود والأعراق الوطنية في ٢٣ نيسان/أبريل، مؤشرات أولية لاتجاه سياسات الحكومة الجديدة في مجالات ذات أولوية رئيسية خلال فترة ولايته التي تمتد خمس سنوات. وتمثل هذه أول مرة في التاريخ الحديث تحدد فيها الحكومة جدول أعمال للسياسات العامة وتقدم تقييماً للكثير من المشاكل التي يواجهها البلد.

٢٦ - وأقر رئيس الجمهورية صراحة، فيما يشكّل تحولا عن البيانات الرسمية السابقة، بأن هناك العديد من الأفراد والمنظمات غير المشروعة داخل البلد وخارجها لا يقبلون خارطة الطريق والدستور. وأكد الرئيس أنه بدون الوحدة الوطنية، لن ينعم البلد، الذي يعيش فيه أكثر من ١٠٠ من الأعراق القومية معا، بالسلام والاستقرار، وهو أمر أساسي لبناء دولة متقدمة. وفي الوقت الذي حذر فيه من اتخاذ أي إجراءات خارج إطار الدستور، تعهد بإقناع الجماعات العرقية بحسن نية الحكومة والعمل مع "القوى السياسية ذات القلوب الطيبة" من أجل السلام والاستقرار والتنمية، بما في ذلك عن طريق الحفاظ على فتح "باب السلام" والترحيب بمن لديهم وجهات نظر مختلفة كي يترشحوا للانتخابات.

٢٧ - شملت مواضيع وأولويات السياسات الرئيسية الأخرى التي وعد الرئيس بإصلاحها اعتماد اقتصاد السوق المفتوح وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتقليص الفجوات بين مناطق الريف والحضر؛ وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ وتطوير الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك في المناطق العرقية؛ وتحسين مستويات الصحة والتعليم؛ وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ واحترام سيادة القانون واستقلال القضاء وشفافيته؛ واحترام دور وسائط الإعلام؛ والحكم الرشيد والمراقبة العامة للهيئتين التنفيذية والتشريعية؛ وبناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية؛ وإقامة حكومة "نظيفة" ومسؤولة وتخضع للمساءلة وشاملة للجميع؛ وتحقيق اللامركزية.

٢٨ - وأعلن الرئيس على وجه التحديد جدول أعمال للإصلاحات التشريعية يتكون من ١٠ نقاط يهدف إلى ما يلي: كفالة تطابق القوانين المعمول بها حالياً مع الدستور؛ وصون الحقوق الأساسية؛ وزيادة مرتبات موظفي الخدمات والمعاشات التقاعدية؛ وصون حقوق المزارعين؛ وخلق فرص العمل وصون حقوق العمال؛ وإصلاح الرعاية الصحية العامة والضمان الاجتماعي؛ ورفع مستويات التعليم والصحة؛ وتعديل قوانين الصحافة؛ وتعزيز المحافظة على البيئة؛ وتعزيز مواجهة الكوارث الطبيعية.

الحوار الوطني والمصالحة الوطنية

٢٩ - وأكدت داو أونغ سان سو كي، في بيان أذيع على المحفل الاقتصادي العالمي في داغوس بسويسرا في ٢٨ كانون الثاني/يناير، ضرورة المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي بالارتكاز على تنمية الموارد البشرية، كمتطلبات أساسية للحكم الرشيد. ودعت إلى الاستثمار في ميانمار من أجل الحصول على عوائد احترام القانون والعوامل البيئية والاجتماعية وحقوق العمال وخلق فرص العمل. وطالبت ربط السياسات الاقتصادية بالتنمية البشرية وبناء القدرات؛ والابتكار وتنويع الاستثمارات في التكنولوجيا والهياكل الأساسية، وإتاحة فرص مباشرة الأعمال الحرة وتقديم القروض الصغيرة لمكافحة الفقر؛ واتخاذ تدابير للوقاية الصحية؛ والتنمية المسؤولة بيئيا واجتماعيا؛ والإصلاح القانوني وسيادة القانون.

٣٠ - وفي ٨ شباط/فبراير، أصدرت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية استعراضا للجزءات المفروضة على ميانمار، خلّص إلى أن الظروف الاقتصادية لم تتأثر بالجزءات بأي درجة ملحوظة؛ وأن أفضل طريقة لإزالة الجزاءات تتمثل في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان والافتقار إلى الممارسات الديمقراطية معالجة فعالة؛ وأن الظروف الاقتصادية الشاقة التي يعيش فيها الناس ستتحسن في غضون ذلك إذا ما تقيّدت الاستثمارات الأجنبية بمبادئ توجيهية تهدف إلى الحفاظ على البيئة وحماية حقوق العمال وتعزيز المجتمع المدني. ودعا الحزب أيضا إلى إجراء مناقشات مع الدول الأعضاء المعنية للتوصل إلى اتفاق بشأن الوقت الذي يمكن فيه تعديل الجزاءات وكيفية القيام بذلك والظروف التي يمكن تعديلها في ظلها، ولاحظ أنه سيكون من المفيد إجراء اختصاصيين فنيين يحظون بالاحترام دراسة بشأن آثار الجزاءات.

٣١ - وفي ١١ آذار/مارس، أصدرت مجموعة أصدقاء الأحزاب الديمقراطية، التي شكّلتها أكبر ١٠ أحزاب ديمقراطية وسياسية وعرقية في البرلمان، رسالة مفتوحة تدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالتطورات السياسية في ميانمار، بما في ذلك خلق ساحة سياسية جديدة، والانتقال إلى جيل جديد من القادة، وانتخاب الأحزاب السياسية. وأشارت إلى أنه رغم أن الجزاءات المفروضة على ميانمار ليست السبب الرئيسي للفقر، إلا أنها تضر بقطاعات كثيفة العمالة وتحول دون خلق فرص العمل وتحرم المجتمع من فوائد زيادة الاستثمار الأجنبي، ودعت المجموعة إلى رفع الجزاءات وزيادة تمويل ومساعدات المانحين للحكومة والإصلاح الاجتماعي - الاقتصادي عن طريق تقديم المشورة والتعاون في مجال السياحة والتجارة والاستثمار.

٣٢ - وفي ٢٧ آذار/مارس، أصدرت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بيانا حثت فيه السلطات على تهيئة ظروف سياسية عادلة وذلك بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والقيام فورا بإجراء حوار هادف سياسيا لإزالة جوانب سوء التفاهم بين القوى الديمقراطية وتآمداو.

٣٣ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، أصدرت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بيانا رحّبت فيه بالتزام رئيس الجمهورية بسيادة القانون. وأشار البيان إلى قضايا فردية تخالف المبادئ القضائية، ودعا إلى إصدار المزيد من المبادئ التوجيهية لإقرار سيادة القانون، بما في ذلك عن طريق اتباع الإجراءات القانونية الواجبة وإجراء محاكمات نزيهة في إقامة العدل.

٣٤ - وفي ١٦ أيار/مايو، أعلن أن رئيس الجمهورية ثين سين قد أصدر عفوا لأسباب إنسانية ومراعاة لأحوال أسر السجناء بتخفيف أحكام الإعدام إلى أحكام بالسجن المؤبد، وخفض مُدد عقوبة السجن الأخرى سنة واحدة. ونتيجة لذلك أُبلغ عن الإفراج عن أكثر من ١٠٠ سجين سياسي، من بينهم ٢٣ من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، من مجموع السجناء السياسيين رهن الاعتقال الذين يبلغ عددهم نحو ٢٠٠٠ سجين سياسي.

٣٥ - وفي رسالة مفتوحة مؤرخة ٢٠ أيار/مايو، رحّبت الأحزاب السياسية العشرة التي تشكل مجموعة أصدقاء الأحزاب الديمقراطية بإصدار العفو بوصفه بادرة تنم عن حُسن النية، إلا أنها تقصر كثيرا عن المساهمة بصورة هادفة في تحقيق المصالحة الوطنية، حيث أنها لا تنطبق على السجناء السياسيين الذين يعضون أحكاما مطوّلة. وأشارت المجموعة إلى أن انتقال ميانمار في ظل حكومة منتخبة يتطلب بناء الثقة فيما بين القوى السياسية كخطوة حاسمة لإحداث التغيير الديمقراطي، ودعت إلى إطلاق سراح الأسرى السياسيين وعودة المنشقين المنفيين.

٣٦ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، حدّرت وزارة الداخلية داو أونغ سان سو كي ورئيس الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أونغ شوي، من أنه نظرا لأن الحزب قد حُلَّ رسميا فإن أنشطته غير قانونية وينبغي لها أن تتوقف حيث أنها يمكن أن تضر بالسلام والاستقرار وسيادة القانون ويمكن أن تخلق المزيد من المضاعفات أمام تحقيق المصالحة الوطنية. وذكرت الوزارة أنه من أجل ممارسة العمل في مجال الشؤون الاجتماعية، ينبغي تقديم طلب لتشكيل منظمة اجتماعية. وبالمثل، حدّرت وسائل الإعلام الرسمية الحزب وطلبت منه وقف أنشطته من أجل الحيلولة دون وقوع عواقب لا لزوم لها، وأشارت إلى أن لقادته الحق في تشكيل حزب سياسي وينبغي لهم الترشح للانتخابات كحزب قانوني. وحدّرت أيضا من وجود مخاوف أمنية بشأن أي زيارات تُزعم أن تقوم بها داو أونغ سان سو كي خارج يانغون، إلا أنها لاحظت أنه لن تُفرض قيود على سفرها.

٣٧ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، ردّت الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية علنا بأنها ما زالت حزبا سياسيا مسجلا بصورة قانونية لم ينتهك دستور عام ٢٠٠٨ ولذلك لا يمكن حله أو قبول رفض المحاكم لطلبات الاستئناف التي قدمها بشأن هذه المسألة. وانطلاقا من المصلحة المشتركة في تحقيق المصالحة الوطنية، طلب الحزب عقد اجتماع مع وزير الداخلية لمناقشة إقرار سيادة القانون.

٣٨ - وفي الفترة من ٤ إلى ٧ تموز/يوليه، سافرت داو أونغ سان سو كي دون وقوع أي حادث إلى باغان والمناطق المتاخمة لها في رحلة خاصة استغرقت أربعة أيام شكّلت أول مرة تسافر فيها خارج يانغون منذ حادث ديباين الذي وقع في أيار/مايو ٢٠٠٣.

٣٩ - وفي تطور يبعث على التشجيع، حضرت داو أونغ سان سو كي في ١٩ تموز/يوليه، بدعوى من الحكومة، لأول مرة منذ تسع سنوات احتفالات رسمية أُقيمت بمناسبة "يوم الشهداء" في يانغون. وفي تطور منفصل، قامت هي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية بقيادة أكبر مسيرة عامة منذ المظاهرات التي نُظمت في عام ٢٠٠٧. وكرر الحزب تأكيد التزامه بحل المشاكل السياسية بالوسائل السياسية ودعا السلطات إلى تهئية ظروف سياسية عادلة عن طريق إجراء حوار هادف والإفراج عن السجناء السياسيين.

٤٠ - وفي ٢٥ تموز/يوليه، عُقد اجتماع بناء على دعوة الحكومة بين وزير الشؤون الاجتماعية، أونغ كي، وداو أونغ سان سو كي، وهو يمثل أول محادثات تُجرى بينها والحكومة منذ إطلاق سراحها. وذكر الجانبان في بيان مشترك أن الاجتماع كان إيجابيا وأعربا عن الارتياح للنتائج التي تم التوصل إليها واتفقا على عقد اجتماع آخر في وقت مناسب. وقد ناقشا إمكانيات التعاون من أجل مصلحة الشعب، بما في ذلك فيما يتعلق بسيادة القانون والقضاء على جوانب سوء التفاهم. وقد أعربت في بيان أصدرته عن ترحيبي بالجهود التي تُبذل لبناء التفاهم من خلال إجراء حوار حقيقي وأعربت عن تشجيعي لهذه الجهود. وكررت كذلك تأكيد دعوتي للحكومة إلى أن تنظر في اتخاذ إجراءات في وقت مبكر للإفراج عن السجناء السياسيين.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت حالات التوتر مع الجماعات العرقية المسلحة التي أعلنت وقف إطلاق النار والتي لم تُعلن وقفه، بما في ذلك قوات كاشين وكارين وشان ووا. وشمل أخطر التوترات وقوع اشتباكات مسلحة ابتداء من ٩ حزيران/يونيه في ولايتي كاشين وشان الشمالية بين تاتماداو وجيش استقلال كاشين، مع احتمال خطر تصعيده لمرتبة عُنف واسع النطاق وقتال مفتوح للمرة الأولى منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٤. وأفادت الأنباء بأن هذا الصراع أدى إلى وقوع خسائر لدى الجانبين، فضلا عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان وتشريد السكان المدنيين وتدمير هياكل أساسية.

٤٢ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أفاد رئيس جمعية الشعب بأن المناوشات بين تاتماداو وجيش استقلال كاشين أحدثت ذعرا على الصعيد المحلي والوطني، إلا أنه بُذلت جهود منسقة أتاحت إعادة السيطرة على الوضع، ونتيجة لذلك، تمت استعادة السلام والاستقرار في المنطقة بصورة تكاد تكون كاملة. ومنذ اندلاع القتال، أُفيد عن عقد عدة جولات من المفاوضات، شملت سلطات وممثلين مركزيين ومحليين لحزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية وجيش استقلال كاشين ومنظمة استقلال كاشين. وفي رسالة مفتوحة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه، دعت داو أونغ سان سو كي إلى حل أي توترات تشمل جماعات عرقية مسلحة عن طريق إجراء مفاوضات سياسية وذلك لمصلحة الوحدة الوطنية وأعربت عن تأييدها للجهود التي يجري بذلها لبلوغ هذه الغاية.

٤٣ - ومنذ ٢١ حزيران/يونيه، اجتمع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم مع ممثلي وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين للإعراب عن القلق بشأن الحالة الإنسانية في ولاية كاشين، وخاصة بالنسبة للمدنيين، وكي يطلب ويتبادل معلومات بشأن عمليات نزوح السكان التي أُفيد عنها وشواغل أخرى، وكي يطلب توفير إمكانية الوصول إلى تلك المناطق لإجراء عمليات تقييم للأوضاع الإنسانية وتقديم المساعدة، وللمناقشة إقامة ممرات للمساعدات الإنسانية وخيارات المرور الآمن.

آليات حقوق الإنسان

٤٤ - في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أجرى مجلس حقوق الإنسان أول استعراض دوري شامل لميانمار. ومن مجموع ١٨٠ توصية قدمت أثناء الاستعراض، رفضت ميانمار ٧٠ توصية وقبلت ٦٤ توصية ووافقت على دراسة ٤٦ توصية أخرى.

٤٥ - وفي ٧ آذار/مارس، قدم المقرر الخاص تقريره الرابع (A/HRC/16/59) إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي ٢٥ آذار/مارس، اعتمد المجلس القرار ٢٤/١٦، الذي أعرب فيه المجلس، في جملة أمور، عن الأسف لعدم السماح للمقرر الخاص بالقيام بأي زيارة للبلد منذ شباط/فبراير ٢٠١٠ ومدد ولايته لمدة عام واحد. وأعرب المجلس أيضا عن دعمه القوي لبعثة المساعي الحميدة، ودعا الحكومة إلى ضمان التعاون الكامل مع مستشاري الخاص والمقرر الخاص. وفي ٢٢ تموز/يوليه، وجهت الدعوة للمقرر الخاص لزيارة ميانمار في آب/أغسطس.

٤٦ - وفي ١ و ٢ تموز/يوليه، سُمح للجنة الصليب الأحمر الدولية، لأول مرة منذ ست سنوات، باستئناف الزيارات لتفقد أوضاع السجون في ثلاث مناطق مختلفة.

التنمية الاجتماعية - الاقتصادية

٤٧ - في ٢٧ حزيران/يونيه، اشتركت الحكومة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم المنتدى الثالث لشركات التنمية في ناي ببي تاو. وافتتح نائب رئيس الجمهورية موك خام المؤتمر ذا القاعدة العريضة واشترك في رئاسته الأمين التنفيذي للجنة ووزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية، وركز المؤتمر على سياسات إنعاش اقتصاد الأرز في ميانمار بوصفه أهم جزء في القطاع الزراعي، ويؤثر على ٧٠ في المائة من السكان. واشترك صانعو السياسات الحكومية في حوار مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص وخبراء محليين ودوليين. وأُخذت توصيات بمقترحات كي تُدججها الحكومة في خطط عمل. وقد بُني المنتدى على أساس المنتدى الثاني لشركات التنمية، الذي عُقد في عام ٢٠٠٩، وعلى أساس حلقة عمل وطنية معنية بالتخفيف من حدة الفقر والتنمية الريفية، عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٠. واجتمع الأمين التنفيذي للجنة مع داو أونغ سان سو كي في ختام المنتدى.

ثالثا - مضمون ونتائج المناقشات

٤٨ - شددت في اجتماع مع وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، عقدت في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر، على الحاجة الماسة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع من أجل تعزيز الاستقرار والتنمية في ميانمار. وأكدت على أن عدم تحقيق هذه التوقعات قد ينال من مصداقية العملية، مما يمكن أن ينعكس على القيم والمبادئ الجماعية للجنة. وناشدت الدول الأعضاء في اللجنة تشجيع ميانمار على المشاركة في المساعي الحميدة التي أبذلها مشاركة أوثق.

٤٩ - وفي اجتماعي مع وزير الخارجية السابق نيان وين في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر، شددت على أن الوقت لم يفت بعد كي تقدم الحكومة ما ينم عن حسن النية لتعزيز مصداقية الانتخابات، بما في ذلك السماح لداو أونغ سان سو كي بالحق في التصويت والإفراج عن أكبر عدد ممكن من السجناء السياسيين. وأشار الوزير إلى أن الوضع السياسي سيتغير تغييرا كاملا بعد إجراء الانتخابات. وشددت على ضرورة مواصلة تلك الحكومة والحكومة التي ستخلفها المشاركة بنشاط فيما أبذله من مساعٍ حميدة ومع المستشار الخاص.

٥٠ - وفي مؤتمر القمة الثالث المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة المعقود في هانوي في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أحطت زعماء الرابطة علما بالمساعي الحميدة التي أبذلها، وشددت على ضرورة حدوث تحول ديمقراطي ذي مصداقية ومصالحة وطنية، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع. وأعربت، في اجتماع ثنائي

عقدته مع رئيس الوزراء ثين سين في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عن عدم ارتياح الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن الترتيبات التي اتخذت لإجراء الانتخابات وكررت دعوتي من أجل الإفراج عن المعتقلين السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كي، قبل إجراء الانتخابات. وبالإضافة إلى إجراء عملية التصويت بصورة مقنعة، شددت على أهمية أن تكون نتائج الانتخابات شفافة وأن تكون عملية تشكيل الحكومة شاملة للجميع. وأكد رئيس الوزراء أن كبير الجنرالات ثان شوي ونائب كبير الجنرالات مونغ آي لن يتنافسوا في الانتخابات. وأشار إلى أنه سيستمر إصدار العفو عن الأشخاص. وأكد أن الحكومة الجديدة ستواصل التعاون معي فيما أبذله من مساعي حميدة، ودعا إلى توثيق غري المشاركة الدولية مع ميانمار في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية.

٥١ - واتفقت مع داو أونغ سان سو كي، في مناقشة هاتفية جرت بيننا في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، على ضرورة الإفراج عن جميع السجناء السياسيين على سبيل الأولوية. وأخبرت داو أونغ سان سو كي أن روح المصالحة النابعة من بيانها وندائها من أجل إجراء حوار وتسوية بعد الإفراج عنها، قد شجعتني، وسأظل أشجع جميع الأطراف على العمل معا من أجل المصلحة الوطنية. وأعربت داو أونغ سان سو كي عن تقديرها للدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في ميانمار، وللجهود المتواصلة التي بذلتها لصالحها. وقد أعربت هي عن تأييدها لقيام مستشاري الخاص بزيارة في وقت مبكر وأبدت رغبتها في المشاركة في ذلك عن كثب. وأكدت مرة أخرى التزامي بمواصلة دعم قضية حقوق الإنسان والسلام والديمقراطية في ميانمار.

٥٢ - وفيما بين يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مستشاري الخاص بزيارة ميانمار بدعوة من الحكومة. ومثلت هذه الزيارة أول مشاركة مباشرة في ميانمار مع المساعي الحميدة التي أبذلها منذ زيارتي في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وللمرة الأولى، أصبح لدى الأمم المتحدة قدرا أكبر من المرونة في تنظيم برنامجها. واجتمع مستشاري الخاص مع وزير الخارجية السابق نيان وين، ومسؤولين كبار من وزارتي التخطيط وشؤون الحدود، ولجنة الانتخابات، والأمين العام لحزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية، هتاي أو. ولأول مرة، اجتمع مستشاري الخاص مع داو أونغ سان سو كي وأعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية في مقر إقامتها. واجتمع أيضا في مقر للأمم المتحدة مع ممثلي الأحزاب السياسية التي فازت بمقاعد في الانتخابات ومع قادة المجتمع المدني.

٥٣ - واستجابة للمخاوف التي أيدتها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني فيما يتعلق بالانتخابات، لاحظت الحكومة ولجنة الانتخابات أنه لم تقدم أي شكاوى رسمية في هذا

الصدد وأن القوانين الانتخابية تتضمن إجراءات لتقديم شكاوى من هذا القبيل. وأكدنا أنه لم يفرض أي حظر على تسجيل أحزاب سياسية جديدة. وبغض النظر عن تقديم شكاوى رسمية، أكد مستشاري الخاص أن عدم معالجة مشاعر القلق بشأن الانتخابات بسرعة وبشفافية سيترك مصداقية العملية موضع شك. وشدد أيضا على ضرورة إقرار ممارسات انتخابية جيدة، بدءا من الانتخابات الفرعية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية الأوسع نطاقا، أكد مستشاري الخاص ضرورة ألا تستبعد من الحوار القوى السياسية التي قررت عدم المشاركة في الانتخابات، وذلك إذا أريد لأي عملية انتقال أن تتكلل بالنجاح، وشدد على أنها ستظل تشكل جزءا حاسما من الساحة السياسية. وبعد انتهاء الانتخابات، أكد أن قضية الحوار والمصالحة أصبحت أقوى حتى من ذي قبل حيث أن السلطات أضحت في وضع أفضل يتيح لها التواصل مع منتقديها. وقبل جميع من أجريت مناقشات معهم ضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، إلا أن آراءهم تباينت من حيث توقعاتهم وسبيل إحراز التقدم في هذا المضمار.

٥٥ - وأعرب المسؤولون الحكوميون الذين اشتركوا في المناقشات، وحزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية وحزب الوحدة الوطنية، عن الثقة في مواصلة تنفيذ خارطة الطريق، وشددوا على أنه قد أتاحت لجميع الأحزاب فرصة المشاركة في الانتخابات وأكدوا ضرورة مواصلة عملية المصالحة الوطنية في الإطار الذي حدده الدستور. وأهابوا بالملتزم الدولي الاعتراف بالتقدم الذي أحرز في هذا السياق، بما في ذلك عن طريق رفع الجزاءات. وعلى الرغم من أن السلطات ما زالت لم تلتزم بالدعوة إلى إجراء حوار والقيام بعملية شاملة للجميع لتشكيل الحكومة والإفراج عن السجناء السياسيين، إلا أنها لم ترفض ذلك صراحة.

٥٦ - وأعربت داو أونغ سان سو كي عن إصرارها على مواصلة العمل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية على أساس الحوار، وأشارت إلى أن الديمقراطية المسوخة أسوأ من الدكتاتورية السافرة. وأبدت رغبتها في الاستماع إلى مختلف وجهات النظر من أجل تشكيل صورة أكمل للحالة بعد إجراء الانتخابات. وأوضحت استعدادها للاستجابة لأي جهود هادفة تبذلها السلطات للعمل معها ومع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ولم توضح تفاصيل موقفها فيما يتعلق بالجزاءات فيما عدا أنها أكدت ضرورة إجراء تقييم تفصيلي لأثرها. وأعربت عن توقعها أن تساهم المساعي الحميدة التي أبذلها أنا ومستشاري الخاص مساهمة كاملة في تعزيز الحوار السياسي وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وأشارت أيضا إلى اهتمامها بالعمل بصورة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين.

٥٧ - ورغم مشاعر خيبة الأمل والإحباط التي أعرب عنها ممثلو الأحزاب الديمقراطية والسياسية العرقية فيما يتعلق بالانتخابات، إلا أنهم اعتبروها كموطئ قدم لهم في هذه العملية كمنطلق شرعي لهم كي يبنوا على أساس المكاسب التي حققوها بتوسيع نطاق ما وصفوه بأنه "الساحة السياسية الجديدة" إلى الحد الأقصى داخل الإطار الدستوري الجديد. وفي حين أنهم يدركون التحديات التي سيواصلون مواجهتها نظرا لتمثيلهم المحدود، أشاروا إلى إمكانيات التعاون والمشاركة فيما بينهم ومع جهات أخرى، بما فيها حزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية.

٥٨ - وأكد جميع من اشتركوا في المناقشات ضرورة تلبية الاحتياجات الإنمائية والإنسانية للبلد وأعربوا عن توقعهم تزايد دور الأمم المتحدة في هذا الصدد. وأفادت السلطات وحزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية بأنه يلزم تنمية ميانمار اقتصاديا من أجل كفالة الاستقرار والممارسات الديمقراطية. وكرر وزير الخارجية السابق التزام ميانمار بالتعاون مع الأمم المتحدة على الصعيد التقني وصعيد السياسات ودعا إلى زيادة المساعدات التي يقدمها المانحون. وأكدت الحكومة أن ميانمار هي البلد الوحيد الذي لا ينفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيه برنامجا قطريا عاديا بسبب القيود التي فرضها مجلسه التنفيذي عليها، ودعت الحكومة صراحة إلى رفع هذه القيود. وقدمت ضمانات بحل مشكلة إمكانية وصول وكالات الأمم المتحدة إلى أنحاء البلد وإصدار تأشيرات لها في الوقت المناسب.

٥٩ - ورحبت داو أونغ سان سو كي بالاتصالات والمبادلات الجارية مع منسق الأمم المتحدة المقيم وأعربت عن التزامها بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالسياسات والقيود التنفيذية التي تؤثر على الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وحددت معظم الأحزاب السياسية، بما يتسق مع برامج حملاتها الانتخابية، المسائل الاجتماعية - الاقتصادية كجداول أعمال ذات أولوية لمعالجة احتياجات دوائرها. وقدم قادة المجتمع المدني السياسي للبلد. وارتأوا أن الخبرة التي اكتسبها المجتمع المدني منذ إعصار نرجس الذي وقع في عام ٢٠٠٨ تبين أنه كثيرا ما يُحرز التقدم عن طريق المشاركة البناءة ضمن الأطر القائمة. وشددوا على الحاجة إلى فهم الفرص المتاحة حالية. بمزيد من الدقة من أجل معالجة مشاكل البلد كجزء من برنامج أوسع نطاقا للتحرير. وبالمثل، ارتأى خبراء مستقلون فرصا جديدة لمعالجة مسائل الإدارة الاقتصادية كعامل جوهري في أي تحول ديمقراطي، بما في ذلك زيادة شفافية العمليات التشريعية والعمليات المتعلقة بالميزانية.

٦٠ - وقبل عودة مستشاري الخاص إلى ميانمار، اجتمع في جاكارتا في ١٠ أيار/مايو مع وزير خارجية حكومة إندونيسيا ورئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مارتي ناتاليغاوا، لمناقشة نتائج مؤتمر القمة الثامن عشر للرابطة، الذي عقد هناك يومي ٧ و ٨ أيار/مايو، والذي نُظر فيه في اقتراح أن تتولى ميانمار رئاسة الرابطة في عام ٢٠١٤. وقد أُحيط مستشاري الخاص علما بأنه قد تم إرجاء اتخاذ قرار رسمي بشأن هذا الاقتراح إلى اجتماع مؤتمر القمة التاسع عشر للرابطة، المقرر عقده يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ريثما يقوم رئيس الرابطة بزيارة مقررة لميانمار.

٦١ - ومن ١١ إلى ١٣ أيار/مايو، زار مستشاري الخاص ميانمار مرة أخرى بدعوة من الحكومة الجديدة لأول مرة بعد تنصيبها. وقد استقبله في ناي ببي تاو وزير الخارجية، وونا مونغ لوين، واجتمع مع وزراء الداخلية، والرعاية الاجتماعية، والتخطيط القومي والتنمية، ومع مسؤولين كبار من وزارات التجارة والصحة والتعليم. واجتمع مع مستشاري رئاسة الجمهورية للشؤون السياسية والقانونية والاقتصادية الذين تم تعيينهم مؤخرا. واستقبله أيضا نائب رئيس جمعية الشعب، والأمين العام لحزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية. وفي يانغون، اجتمع مرة أخرى مع داو أونغ سان سو كي وأعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ومع ممثلي أحزاب المعارضة والأحزاب السياسية العرقية في البرلمان والمجتمع المدني. وقام أيضا بزيارة باغو للاجتماع مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق، نيان وين.

٦٢ - وقد أكد مستشاري الخاص، في جميع اجتماعاته، أهمية أن تكون الحكومة الجديدة سباقة إلى اتخاذ تدابير ملموسة من أجل تنفيذ الإصلاحات التي أعلنها رئيس الجمهورية ثين سين. وشدد على أن كسب الثقة المحلية والدولية في أن ميانمار تتغير سيشكل عاملا من عوامل القيادة والسياسات مثله في ذلك مثل تحقيق توقعات الشعب. وحذر من أنه كلما طال أجل تنفيذ الإصلاحات الموعودة تزايدت مشاعر الإحباط.

٦٣ - وأكد مستشاري الخاص أن الإفراج عن السجناء السياسيين ما زال يمثل أهم خطوة يمكن أن تولد المزيد من الثقة في الجهود التي تبذلها الحكومة، وأشار إلى أن ذلك يشكل مطلبا رئيسيا لجميع القوى الديمقراطية والسياسية العرقية داخل العملية وخارجها. ورغم أن السلطات ما زالت تنكر وجود سجناء سياسيين، تلقى مستشاري الخاص إشارات تدل على أن مسألة العفو قيد النظر بوصفها مسألة يندرج اتخاذ قرار بشأنها ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية. وقد تأكد هذا بالعفو الذي أعلن في ١٦ أيار/مايو في أعقاب هذه الزيارة.

٦٤ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية، حث مستشاري الخاص الحكومة على التواصل على أوسع نطاق ممكن مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الجهات غير الممثلة في البرلمان. وأشار إلى الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة في سياق عمليات انتقال أخرى، وبينت أن نجاح أي إصلاح يتوقف في جزء كبير منه على درجة الدعم الذي يحظى به من جميع أفراد المجتمع. وكرر أنه بعد استكمال خارطة الطريق، ستكون الحكومة في وضع يتيح لها التعامل مع منتقديها، بما في ذلك عن طريق قدرات تكرر لتعزيز إجراء حوار على نطاق واسع. وردا على ذلك، أقر المشاركون الحكوميون في المناقشات بالحاجة إلى زيادة التوعية في المجتمع بأسره، وأعربوا عن الانفتاح أمام وجهات النظر والأفكار المختلفة. بيد أن موقفهم يتمثل في أن البرلمان يتيح محفلا شرعيا لإجراء مناقشات ومفاوضات تتسم بالشفافية على قدم المساواة فيما بين الممثلين المنتخبين. وشدد وزير الخارجية على أن الباب ما زال مفتوحا أمام كل من يرغب في المشاركة في العملية السياسية عن طريق الانتخابات. واعترفت السلطات أيضا بضرورة التوصل إلى حلول سلمية مع الجماعات العرقية المسلحة. وفيما يتعلق بدواؤهم سان سو كي، أشار المشاركون الحكوميون في المناقشات إلى أنه قد أطلق سراحها دون قيد أو شرط وذكروا أنهم ينتظرون ليشهدوا الكيفية التي ستتجاوب بها مع جدول أعمال الإصلاح الذي قدمه الرئيس.

٦٥ - وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، حث مستشاري الخاص السلطات على أن تتعلم من الدروس المستفادة من أوجه القصور التي شابت انتخابات عام ٢٠١٠ من أجل تعزيز المصداقية في أي عمليات تصويت تُجرى في المستقبل. ولاحظ أن الانتخابات الفرعية تتيح أول فرصة لكفالة أن تكون هذه العملية أكثر شمولاً للجميع وقائمة على المزيد من المشاركة والشفافية. وأشارت السلطات إلى أن البرلمان قد عين لجنة جديدة للانتخابات.

٦٦ - وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، حث مستشاري الخاص الحكومة على أن تتعاون بنشاط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك المقرر الخاص، من أجل معالجة الشواغل التي ما زالت قائمة فيما يتعلق بالتقارير المستمرة عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ولتعزيز القدرة على الحكم، بما في ذلك التدريب والإصلاح المؤسسي وسيادة القانون. ولاحظ كل من وزيرَي الخارجية والداخلية أن الاستجابة الدولية للاستعراض الدولي الشامل لميانمار كانت مشجعة، وقدمتا ضمانات بأن الحكومات بصدد تنفيذ التوصيات التي قدمت كجزء من الاستعراض.

٦٧ - وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية والإنمائية، شدد مستشاري الخاص على ضرورة استجابة ميانمار للمبادرات التي يقدمها مجتمع المانحين والاعتماد على الجهود التي تبذلها اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون. ووافقت السلطات على التعاون بشكل أوثق مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم وبناء القدرات. وفي الوقت نفسه، شددت على ضرورة معالجة ثلاث شواغل محددة تتعلق بـ "المعاملة غير العادلة" عن طريق ما يلي: (أ) رفع الجزاءات المفروضة من جانب واحد على ميانمار؛ (ب) وزيادة مساعدات التنمية؛ (ج) ورفع القيود المفروضة على البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٨ - ولاحظ مستشاري الخاص كذلك أن التزام الحكومة بالإصلاح يتيح فرصة لتعزيز التفاهم بين ميانمار والمجتمع الدولي، ويتسم هذا بأهمية خاصة في سياق اقتراح تولي ميانمار رئاسة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٤. وشجّع السلطات على التواصل مع المجتمع الدولي والمشاركة بصورة أكثر صراحة وانتظاما في المساعي الحميدة التي أبدلها. وتحقيقا لهذه الغاية، وجّه باسمي الدعوة إلى وزير الخارجية للاجتماع مع مجموعة الأصدقاء في نيويورك وحدّد عرض إنشاء وجود سياسي منفصل في ميانمار لدعم بعثة المساعي الحميدة.

٦٩ - وشدّد المشتركون في المناقشات من الحكومة وحزب الوحدة من أجل التضامن والتنمية على أن ميانمار ليست إلا في مستهل عملية انتقالها السياسي وما زال يجري تنظيم إطارها اللامركزي الجديد. وفي الوقت الذي لم يلتزموا فيه بأي مقترحات، أكدوا إصرار الحكومة على التعجيل بالانتقال وتنفيذ الإصلاحات. وأوضحوا أنهم يتوقعون زيادة الاعتراف الدولي لإكمال خارطة الطريق على نحو منظم، وأكدوا أن الوقت قد حان كي يعيد المجتمع الدولي النظر بطريقة بناءة أكثر في النهج الذي يتخذه تجاه ميانمار. وفي الوقت نفسه، أقرّوا بتوقعات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن إحراز تقدم فيما يتعلق بالشواغل المعلّقة الرئيسية.

٧٠ - وذكرت داو أونغ سان سو كي أنها والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية لا يريدان اتخاذ موقف سلبي، وإنما ما زالا يتوخيان الحذر للغاية حتى يظهر ما يدل على حدوث تغيير حقيقي. وفي تقديرها أن الحالة لم تتغير تغييرا جوهريا لأن الحكومة تسعى من أجل اكتساب الشرعية من خلال طرح رموز وليس عن طريق اتخاذ إجراءات. ولاحظت أن حزبا سياسيا واحدا يسيطر على جميع الأفرع الثلاثة للحكم، وأعربت عن قلقها لتزوع الحكومة إلى ملء الفراغ السياسي عن طريق إقصاء الآخرين. وشددت على أنه لا يوجد أي مبرر لزيادة تأخير الإفراج عن السجناء السياسيين أو تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها. ولاحظت ضرورة قياس أي تطورات إيجابية مقابل مشاعر القلق التي ما زالت قائمة، بما في ذلك عدم توجيه

دعوة حتى الآن للمقرر الخاص كي يزور ميانمار مرة أخرى. وكررت الإعراب عن استعدادها للتجاوب مع أي جهد حقيقي تبذله الحكومة للدخول في مناقشات معها ومع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية.

٧١ - ولاحظت داو أونغ سان سو كي وأعضاء اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أنهم قد استنفدوا كل السبل القانونية للطعن في حل حزبهم رسمياً، ولكنهم سيسعون إلى الحفاظ على وجوده عن طريق مجلس حقوق الإنسان. وسجلوا تأييدهم لآخر قرار اتخذ مجلس حقوق الإنسان بشأن ميانمار. وأشاروا إلى أن الحزب ليس على استعداد حالياً لتأييد المشاركة في الانتخابات في الأطر القائمة حالياً. بيد أنهم أعربوا عن ارتياحهم لتوسيع نطاق الشبكة والأنشطة الاجتماعية للحزب، ودعوا السلطات إلى التعاون في هذا الصدد. ورحبت داو أونغ سان سو كي مرة أخرى باتصالها ومبادلاتها الجارية مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالقيود التي تؤثر على الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وكررت الإعراب عن تقديرها للمساعي الحميدة التي أبدتها وتوقعها المشاركة الكاملة من جانب مستشاري الخاص في هذا المضمار.

٧٢ - وقد اتخذت معظم الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع الدولي موقف "التريث والترقب" الحذر إزاء قدرة الحكومة على تحقيق الإصلاحات، إلا أنها رحبت بجدول الأعمال الذي قدمه رئيس الجمهورية وحذرت من التسرع في الحكم على الحكومة. ومما يمثل أهمية عظمى لها افتتاح الحكومة على سماع آراء مختلفة، بما في ذلك عن طريق تعيين مستشارين مستقلين. وأعربت عن مشاركتها في الرأي القائل بأنه في حين كان النظام السابق أساساً يشكل محورا واحدا للسلطة، فقد فتحت الانتخابات مجالا سياسيا جديدا أمام جهات فاعلة وأحزاب ومؤسسات وجدول أعمال متعددة للتأثير على الحكومة. وأعربت عن إصرارها على المساهمة في الإصلاحات.

٧٣ - وفي حين تبادلت الأحزاب السياسية خليطاً من التجارب فيما يتعلق بالإجراءات البرلمانية، أعربت عن شعورها بالتمكن من الانخراط في النشاط السياسي. ودعت معظمها إلى العفو عن السجناء السياسيين، كما دعا بعضها إلى الترحيب بعودة أفراد مجتمع المغتربين من ميانمار. واقترح بعضها أن تنظم الحكومة عقد "مؤتمر للوحدة" كمحفل ذي قاعدة عريضة لمواجهة التحديات الوطنية. وارتأت أحزاب عرقية عديدة أن تحقيق اللامركزية يشكل العنصر الرئيسي لإنهاء الصراع المسلح، في حين شددت على مسيس الحاجة للتصدي للتحديات المعلقة من مناطق الحدود. وسجل معظمها موقفها القائل بأن القضايا الاجتماعية - الاقتصادية قد أصبحت تحتل الأولوية في جداول الأعمال بالنسبة للناخبين، وكررت الدعوة التي وجهتها الحكومة لزيادة المساعدات الإنمائية ورفع الجزاءات.

٧٤ - ورحب قادة المجتمع المدني بما وصفوه "بالحوكمة الجديدة"، التي تحدد السلطات بموجبها معايير لبناء الدولة، ويتاح "لعناصر التغيير" إطار ومساحة للعمل فيهما. ولاحظوا أن الإصلاحات قد تمكّن المزيد من أصحاب المصلحة من المشاركة في المصالحة، وارتأوا أن دورهم يتمثل في تيسير إقامة علاقات بين المجتمعات المحلية والحكومة. وأشاروا إلى التغييرات الإيجابية التي حدثت مؤخرا، بما في ذلك إزالة نقاط التفتيش العسكرية في بعض المناطق؛ وتخفيف القيود والرقابة المفروضة على وسائل الإعلام؛ ونقل تراخيص الاستيراد والتصدير إلى السلطة المدنية؛ وقوانين الاستثمار والبيئة الجديدة؛ وإلغاء الاحتكارات التجارية؛ ووضع استراتيجية للحد من الفقر؛ ومشاورات الحكومة مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

٧٥ - وفي الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه، وعلى سبيل متابعة زيارة مستشاري الخاص وعلى هامش المنتدى الثالث لشركات التنمية، سُنحت لمكتب مستشاري الخاص للمرة الأولى فرصة المشاركة على مستوى العمل في مناقشات مع مجموعة من الأطراف المحلية في ناي ببي تاو ويانغون، بمن فيهم مستشارون لرئاسة الجمهورية وممثلون للمجتمع المدني.

٧٦ - وفي ٢٩ تموز/يوليه، تحدثت هاتفيا مع وزير الخارجية، وونا مونغ لوين. وفي ٢٧ تموز/يوليه، تكلم مستشاري الخاص هاتفيا مع داو أونغ سان سو كي. وكان الغرض من هذه المحادثات إبلاغ توقعات الأمم المتحدة ضرورة تكثيف الجهود، بناء على التطورات الأخيرة، من أجل معالجة القضايا المعلقة، ومن بينها الإفراج عن السجناء السياسيين، والحوار الوطني والمصالحة الوطنية، بما يتسق مع الأهداف المعلنة في جدول أعمال الإصلاح.

رابعاً - ملاحظات

٧٧ - بعد ما يقرب من ٥٠ عاما من الحكم العسكري، ومرور ٢٠ عاما على إجراء آخر الانتخابات، يتيح إنجاز خارطة الطريق بقيادة مجلس الدولة للسلام والتنمية، فرصا جديدة لإجراء المزيد من المناقشات الوطنية والتنمية السياسية الشاملة للجميع. ويفتح نقل السلطة من المجلس إلى الحكومة الجديدة، واستقالة كبير الجنرالات ثان شوي، وإطلاق سراح داو أونغ سان سو كي آفاقا جديدة أمام ميانمار كي تشرع في السير على درب التقدم وتحسين مكانتها إقليميا وعالميا. وإزاء هذه الخلفية من الصراع والجمود السياسي لعقود طويلة، تُقر الأمم المتحدة بأهمية هذه التطورات.

٧٨ - لقد أعلن الرئيس ثين سين أن الوقت قد حان كي تلحق ميانمار بركب العالم الآخذ في التغيير ولا مجال لتبديد الوقت في هذا الصدد. ولا تزال ميانمار تواجه ذات التحديات التي صادفتها لفترة أطول مما ينبغي وهي: ما زالت مشاكل حقوق الإنسان

والمشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية خطيرة وعميقة الجذور وطويلة الأمد في البلد. ولذلك أرحب بإقرار الرئيس ثين سين بالحاجة إلى أن تُجري ميانمار إصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق، والتزامه بالقيام بذلك بطريقة تعزز الوحدة الوطنية.

٧٩ - ويبدو أن الالتزامات التي أعلنتها الحكومة تتجاوب بصورة أقرب عن ذي قبل مع احتياجات وآمال شعب ميانمار وتتوافق بشكل أو ثقل عن ذي قبل مع شواغل وتوقعات المجتمع الدولي. وأعتقد أن هذا يمكن أن يوفر الأساس للتعاون. مزيد من الفعالية في تنفيذ أهداف الولاية التي عهدت الجمعية العامة بها إليّ. ومن الأهمية الفائقة أن تتغلب ميانمار على التصورات التي تجعل منها بلدا يعاني من أزمة دائمة، وأن تستأنف احتلال مكائنها الصحيحة كعضو محترم ومسؤول في المجتمع الدولي. بيد أن محك الاختبار الحقيقي يتمثل في تنفيذ التزامات الحكومة في حينها. وتود الأمم المتحدة أن تشهد تكلل مساعي ميانمار بالنجاح في هذا الشأن.

٨٠ - ورغم ما شاب الانتخابات من عيوب والسيطرة عليها، والتي كان يمكن تعزيز مصداقيتها إذا كانت مقترحات الأمم المتحدة قد نُفذت، فقد أشارت مشاركة الأحزاب السياسية والناخبين إلى استعدادهم للاستفادة من أول منفذ إلى الساحة السياسية يُفتح لهم منذ ٢٠ عاما. ورغم مشاعر خيبة الأمل والإحباط لدى الكثيرين بسبب هذه العملية ونتائجها، فقد سمحت باستئناف النشاط السياسي القانوني، الذي كان قد حُظر أو قُيد طوال ما يقرب من خمسة عقود. وفي سياق أي مرحلة انتقالية، يشكل استئناف الحياة السياسية شرطا مسبقا للمصالحة الاجتماعية واسعة النطاق. ويشير تعدد الأصوات والجهات الفاعلة وجدول الأعمال التي ظهرت إلى مدى تعقّد البيئة السياسية في ميانمار.

٨١ - وكما يتبين من تدفق التأييد لدى الإفراج الذي طال انتظاره عن داو أونغ سان سو كي، ما زال ما تحظى به هي ومُثلها من إعجاب دائم يشكل صيغة سياسية واقعة. ومما يبعث على التشجيع لديّ أنه قد سُمح لها هي وزملاؤها بالمشاركة في أنشطة عامة، بما في ذلك الاجتماع مع وفود أجنبية زائرة والسفر خارج يانغون. وأتوقع استمرار تمكّنها من ممارسة هذه الحريات دون أي قيود. وتنتصب داو أونغ سان سو كي شاخصا داخل ميانمار وخارجها، وتحظى رعايتها ورفاهها بالاهتمام الدولي. وسيسبب فرض أي قيود على تحركاتها أو حدوث تهديدات لأمنها قلقا شديدا وسيُرسِل إشارة خاطئة في هذا المضمار.

٨٢ - وما زال استمرار احتجاز السجناء السياسيين يثير أعظم القلق لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وهو لا يتسق مع التزامات الحكومة والجهود الأولية التي بُذلت لزيادة الانفتاح واحترام الحريات الأساسية وسيادة القانون. كما يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة

لتعزيز السلام الاجتماعي والحوار. وسيظل احتجاز جميع السجناء السياسيين الباقين يُلقى بظلاله على جهود الحكومة ويقوّض أي ثقة فيها. وفي نهاية المطاف، سيشكل خسارة لميانمار، حيث أن البلد يحتاج إلى مواهب جميع سكانه من أجل بناء مستقبل أفضل.

٨٣ - ومما يثير قلقاً بالقدر نفسه استمرار التوترات والصراع المسلّح مع بعض الجماعات العرقية المسلحة. وبما يتمشى مع الجهود التي بُذلت على مر السنين لدعم اتفاقات وقف إطلاق النار ومع التزام الرئيس ثين سين بإبقاء "باب السلام" مفتوحاً، يلزم بذل جهود عاجلة من جانب جميع الأطراف لتجنب تصعيد التوترات وللتفاوض من أجل التوصل إلى حلول دائمة للشواغل السياسية والأمنية المعلقة كجزء من عملية المصالحة الوطنية الأوسع نطاقاً. ومن شأن عدم القيام بذلك ألا يؤثر فقط على المجتمعات المحلية المعنية، ولكن يمكن أيضاً أن يعرقل عملية الإصلاح، بما في ذلك آفاق معالجة الأمان العرقية بطريقة مشروعة في إطار الهياكل السياسية الجديدة. وليس بوسع ميانمار أن تتحمل أن تعترض عراقيل سبيل السلام والوحدة اللازمين لتحقيق استقرارها وتنميتها.

٨٤ - وفي حين أنه سيكون من السابق لأوانه تقييم طبيعة ومدى التغيير السياسي في ميانمار، إلا أن هناك تحولات مختلفة واضحة. فبعد مرور عقدين من صنع السياسات في سرية، يمكن وينبغي أن تسمح هذه التحولات بالقيام بعمليات مدروسة أكثر وذات قاعدة أعرض وتنسم بمزيد من الشفافية وتخضع لقدر أكبر من المساءلة من أجل توجيه أي إصلاح للحكم وتحول ديمقراطي. وفي هذه العمليات، ستشكل العلاقة بين السلطات العسكرية والسلطات المدنية محور أي تحول حقيقي عن الوضع الراهن.

٨٥ - ويتمثل السؤال الذي ينبغي طرحه على جميع أصحاب المصلحة في كيفية استغلال الفرص المتاحة في إطار تركيبة الحكم الحالية لتعزيز المصالحة الوطنية. وستتوقف قدرة التطورات الأخيرة على أن تؤدي إلى زيادة الانفتاح وشمول هذه العملية للجميع على الكيفية التي ستختار بها جميع الأحزاب العمل معاً. وتتمثل المصلحة الوطنية في قيام الجميع بتوسيع نطاق المشاركة في جهود المصالحة وقبولها. ويتسم زيادة المساحة المحدودة المتاحة إلى الحد الأقصى بأهمية حاسمة. ففي نهاية المطاف، تتحمل الحكومة المسؤولية عن كفالة تقديم الدعم على أوسع نطاق ممكن للإصلاحات عن طريق التواصل مع جميع القوى السياسية، بما فيها القوى غير الممثلة في البرلمان. وفي ضوء البيئة الحالية، أتطلع إلى تكثيف المشاركة في المساعي الحميدة التي أبذلها بصورة مستمرة.

٨٦ - ويتعين علينا التريث لمعرفة ما إذا كانت لدى الحكومة الجديدة القدرة والرغبة والدعم لإنجاز جدول أعمال إصلاحاتها. وللمجتمع الدولي، وخاصة بلدان المنطقة ورابطة

أمم جنوب شرق آسيا، مصلحة في نجاح الإصلاح. ويتمثل التحدي الجماعي في تمكين العملية الحالية من أن تُسفر عن انتقال ذي مصداقية يمكن أن يُسهم في استقرار البلد وتنميته. ويوفر ما يُبشر به الإصلاح فرصة لتحسين التفاهم بين ميانمار والمجتمع الدولي. وإنني على استعداد للقيام مع ميانمار وأصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المانحون وشركاء التنمية، باستكشاف الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تشجيع ودعم إجراءات إصلاحات فعالة لمصلحة شعب ميانمار.
